تمهيد:

كما هو معروف يحصل الفرد على دخل مقابل ما يمتلك من عناصر الإنتاج (ريع، أجر، فائدة، ربح)، وهذا الدخل قد يقوم الفرد بإنفاقه كله، أو إنفاق جزء وادخار الجزء الآخر، ولذلك نستطيع القول أن الدخل يقسم إلى استهلاك وادخار، وعليه فإن: (الدخل= الاستهلاك+الادخار)، ويعتبر الاستهلاك من أهم حلقات الدورة الاقتصادية، كما يعد الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وهو من العوامل المحركة للإنتاج.

1 .مفاهيم أساسية في الاستهلاك:

1.1. تعريف الاستهلاك:

يشير تعبير الاستهلاك إلى العبارة اللاتينية "كوم سوما"، والتي تعني إنهاء أو تدمير، ففكرة الاستهلاك مرتبطة بفكرة الاختفاء والزوال، ومن هنا كانت الوظيفة الأولى للمستهلك هي تدمير السلعة أو الخدمة من خلال استخدامها والاستفادة منها؛

ومن هنا أيضا كانت التفرقة بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، وبين السلع الاستهلاكية الفورية والسلع الاستهلاكية المستمرة، وهذا الاختفاء والتدمير هو الذي يبرر ضرورة إعادة إنتاج سلع استهلاكية جديدة لمواجهة الطلب المتجدد والمستمر، وهو ما يفسر استمرار النشاط الإنتاجي.

والأصل أن يتم الاستهلاك بالحصول على المنفعة وتحقيق الإشباع ولكن نظرا إلى استحالة قياس المدى الحقيقي للحصول على المنافع، فقد جرى العمل على تقدير الاستهلاك بالحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية، ولو لم يتم الانتفاع بها مباشرة وإنما امتد ذلك خلال فترة من الزمن، وبذلك يشير الاستهلاك إلى جانبين وهما: من جانب الإنفاق الاستهلاكي، ومن جانب آخر السلع الاستهلاكية.

أما "الإنفاق الاستهلاكي"، فهو يمثل الجزء من الدخل الذي تنفقه وحدات الاستهلاك للحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية، ومن ثم يعرف الاستهلاك على أنه: "الجزء المستقطع من الدخل والذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك"؛

أما السلع الاستهلاكية فهي التي تستخدم لإشباع الحاجات مباشرة، وبذلك يعرف الاستهلاك على أنه: "الاستعمال المباشر للسلع والخدمات التي تشبع رغبات الإنسان وحاجاته".

2.1. تعريف المستهلك:

قد يكون المستهلك "فردا"، أو "عائلة"، أو "وحدة تنظيمية"، فالمقصود بالمستهلك هي وحدات الاستهلاك، أي تلك الوحدات التي تتخذ قرارات الاستهلاك، وليس من الضروري أن تتكون وحدة الاستهلاك من فرد واحد ففي كثير من الأحوال يقصد بوحدة الاستهلاك مجموعة من الأفراد يتخذ نيابة عنهم أحد الأفراد كل قرارات الاستهلاك، وبالتالي فإننا عندما نتحدث عن وحدات الاستهلاك إنما نقصد كافة مراكز إصدار القرارات المتعلقة بالاستهلاك، ولفظ المستهلك يستخدم عادة للتمييز بين نوعين أساسيين من المستهلكين، هما:

– **الأفراد:** والمستهلك الفرد هو: "الشخص الذي يشتري أو الذي لديه القدرة لشراء السلع والخدمات المعروضة للبيع بهدف إشباع الحاجات والرغبات الشخصية أو العائلية أو لتقديمها كهدية لصديق".

– **المؤسسات:** في هذه الحالة تكون الوحدة المشترية عبارة عن أي مؤسسة كانت تهدف إلى الربح أو لا تهدف أو مؤسسة عامة أو خاصة، ويتمثل الدافع الأساسي للشراء بالنسبة للمؤسسات هو شراء سلع ومعدات بهدف تشغيلها لإنتاج سلع أو تقديم خدمات أخرى.

3.1. تعريف سلوك المستهلك:

إن النشاط الاستهلاكي، أو العلاقة بين المستهلك والاستهلاك يمر بعدة مراحل مترابطة ابتداء من تواجد الوحدة الاستهلاكية، ثم تولد الحاجة الإنسانية، ثم محاولة الحصول على السلع والخدمات، فتحقق الإشباع أو المنفعة، ومن خلال هذه المراحل يبدو سلوك المستهلك.

إذا فسلوك المستهلك هو: "التصرف الذي يبرزه المستهلك في البحث أو شراء أو استخدام السلع والخدمات التي يتوقع أنها ستشبع رغباته أو حاجاته وحسب الإمكانيات الشرائية المتاحة".

2. أنواع الاستهلاك:

هناك عدة أنواع للاستهلاك نذكر منها:

1.2. الاستهلاك الوسيط: ويعني أن الإنتاج يستهلك وسيطا، أي أنه يستخدم في شكله الذي أنتج عليه في إنتاج سلعة أخرى، وهذا الاستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه بـ"مستلزمات الإنتاج" أو "السلع الوسيطة والتي تتمثل في المواد الأولية، والسلع نصف المصنعة لإشباع حاجات القطاع الإنتاجي.

2.2. الاستهلاك النهائي: ويقصد بذلك أن الإنتاج يستهلك استهلاكا نهائيا بما ينطوي عليه من استخدام المنتجات من السلع والخدمات، أو التمتع بها لإشباع أغراض الاستهلاك، بحيث لا يختلف الاستهلاك النهائي في مفهومه الاقتصادي عن كونه استخدام السلع والخدمات في إشباع الاحتياجات المباشرة للقطاع العائلي.

ويتكون الاستهلاك النهائي العائلي من عنصرين هما:

أ. **الاستهلاك الخاص:** وهو استخدام أفراد القطاع العائلي للسلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال، ويطلق عليه أيضا "استهلاك الأفراد"، أو "استهلاك القطاع العائلي" كما يعني حيازة الأفراد للسلع واستخدام الخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال، وبناءا عليه فإن مجرد انتقال السلعة إلى القطاع العائلي هو عملية استهلاكية.

ب. **الاستهلاك العام:** هو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها إليهم قطاع الخدمات الحكومية بدون مقابل أو بمقابل رمزي، ويطلق عليه أيضا "الاستهلاك الجماعي".

3. العوامل المؤثرة في الاستهلاك:

يؤثر في إنفاق الأفراد على طلب السلع والخدمات جملة من العوامل المؤثرة نذكرها في النقاط التالية:

1.3. العوامل الذاتية:

ويظهر أثرها في تحديد حجم الاستهلاك بالنسبة إلى مستوى دخل معين، وهو يؤثر في قرار المستهلك المتعلق بكيفية تقسيم دخله بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار، فالإقلال من الاستهلاك ينطلق من دوافع ذاتية نذكرها:

- **دافع الحيطة** الذي يجعل الفرد يحدد الجزء الذي يحتفظ به من دخله لمواجهة الحالات الطارئة؛
- **دافع التبصر وبعد النظر:** مما يجعل الفرد يدخر للاحتراس ضد حوادث متوقعة (الشيخوخة، اعتزال الخدمة، تعليم الأطفال....).
- **دافع تحسين المستوى المالي** يجعل الفرد يقلل من الاستهلاك في الحاضر ليستثمر ويزيد دخله في المستقبل؛
- **دافع الاستقلال المالي** الذي يشجع الفرد على عقد صفقات والدخول في مضاربات في البورصات،
- **دافع الشح وحب تجميع المال** كسلوك ذاتي من غير غايات أو أهداف.

وحسب الاقتصادي "جون مينارد كينز" تتمثل العوامل الذاتية المؤثرة في الاستهلاك في:

- تكوين الاحتياطي الطارئ وغير المتوقع؛
- إيجاد ظروف أمثل في المستقبل؛
- التمتع باستهلاك حقيقي أكبر في المستقبل؛
- الادخار لتحقيق غايات المضاربة والمتاجرة.

2.3.العوامل الموضوعية:

حسب الاقتصادي "كينز" هي متغيرات تنطلق من أسباب اقتصادية وتخلق ضغوطات لزيادة درجة "نزوع الفرد نحو الاستهلاك" أو لإنقاصه بغض النظر عن المستوى العام لدخله، ويدخل في هذه العوامل الربح والخسارة التي تطرأ على الأصول الرأسمالية التي يملكها المستهلك والتي لا تحدث تغييرا في الدخل.

وتعتبر العوامل الموضوعية عوامل كمية يمكن قياسها وهي:

- **الدخل:** يؤثر الدخل في الاستهلاك تأثيرا طرديا فزيادة الدخل ينعكس في زيادة شراء السلع والخدمات والعكس صحيح؛
- **المستوى العام لأسعار السلع:** تؤثر أسعار السلع تأثيرا عكسيا على الاستهلاك، فارتفاع أسعار السلع يقلل من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد؛
- **أسعار السلع البديلة:** إن ارتفاع أسعار السلع يؤدي بالمستهلك إلى شراء السلع البديلة والتخلي عن السلعة التي ارتفع سعرها، وكمثال التخلي عن استهلاك السلع المستوردة والاكتفاء ببدائلها من السلع المحلية؛
- **العوامل البيئية والموقع الجغرافي:** يتأثر الاستهلاك بالتوزيع الجغرافي والبيئي للسكان، حيث أن الاستهلاك يختلف بين المناطق الحضرية والنائية، فسكان الحضر يختلف نمط استهلاكهم على نمط سكان الريف؛
- **معدل الفائدة:** حسب الاقتصادي "كينز" تعتبر أسعار الفائدة عوائد وحوافز للادخار، فزيادة أسعار الفائدة يشجع الأفراد على التوجه نحو الادخار على حساب تقليل الاستهلاك.